الأمم المتحدة

الاتفاقيـــة الإطاريـــة
بشأن تغيـــر المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/SBSTA/1999/8
5 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

الدورة الحادية عشرة

بون، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

البند ٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت

البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية

"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير

تقرير مقدم من الأمانة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولاً- مقدمة	١-٣	٣
ألف- الولاية	١	٣
باء- نطاق المذكرة	٢	٣
جيم - الإجراء الـذي يمكـن أن تتخـذه الهيئـة الفرعيـة للمشـورة العلمية والتكنولوجية	٣	٣

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثانياً-	"أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير	٤ -٢٩	٤
ألف-	ملخص لآراء الأطراف بشأن "أفضل الممارسات"	٤ -٩	٤
باء-	النهج	١٠	٥
جيم-	المعلومات المستمدة من البلاغات الوطنية والاستعراضات المتعمقة.	١١-١٣	٥
دال-	مسائل محتملة تحتاج إلى مزيد من النظر	١٤-١٥	٦
هاء-	تحليل محتمل آخر لـ "أفضل الممارسات"	١٦-٢١	٧
واو-	مصادر معلومات أخرى حول السياسات والتدابير	٢٢	٨

المرفق

قائمة ارشادية للمنشورات المتصلة بالنظر في السياسات والتدابير ١١

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، في مقرره ٨/م أ-٤ إعداد تقرير عن "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الحادية عشرة، استناداً إلى البلاغات الوطنية للأطراف المدرجة في المرفق الأول وما تبديه من آراء، وإلى المعلومات الإضافية المقدمة من الأطراف في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ فضلاً عن أي معلومات أخرى مناسبة، بغية تعزيز تقاسم الخبرات وتبادل المعلومات، وطلب أيضاً من الأمانة تنظيم حلقة عمل من أجل تقييم "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير استناداً إلى استنتاجات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الحادية عشرة وتقديم تقرير عن النتائج إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة (FCCC/CP/1998/16/Add.1، المقرر ٨/م أ - ٤، المرفق الثاني). وتكرمت حكومة الدانمرك بعرض استضافة حلقة العمل هذه في كوبنهاغن في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

باء - نطاق المذكرة

٢- أُعدت هذه المذكرة استجابة للطلب المشار إليه أعلاه. وهي تنظر في معلومات وردت في الوثائق والبلاغات الوطنية الثانية وتقارير الاستعراض المتعمقة، المقدمة من الأطراف بشأن "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. وهي تعرض أيضاً نهجاً محتملة لتقييم "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير وتقترح مسائل للنظر فيها في حلقة العمل هذه. وتتضمن الوثيقة FCCC/SBSTA/1999/MISC.10 وثائق مقدمة من الأطراف بشأن "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير.

جيم - الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

٣- قد تود الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير وفي الوثيقة FCCC/SBSTA/1999/MISC.10 والتوصية بنُهج لتقاسم الخبرات وتبادل المعلومات بشأن "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير، بما في ذلك مواضيع محتملة لمناقشتها في حلقة عمل كوبنهاغن في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بغية تقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عن نتائج المناقشات.

ثانياً - "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير

ألف - ملخص لآراء الأطراف بشأن "أفضل الممارسات"

٤- شددت الطروحات الواردة من خمسة أطراف (FCCC/SBSTA/1999/MISC.10) على أهمية تقاسم الخبرات بشأن "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. ووصفت الأطراف تلك السياسات التي تعتبرها "أفضل الممارسات"، بالنظر إلى ظروفها الوطنية. واقترح البعض نُهجاً محتملة لاستهلاك تبادل الخبرات بشأن "أفضل الممارسات" ولتعريف هذا المفهوم؛ ويرد أدناه ملخص لهذه الاقتراحات.

٥- **أستراليا** ترى أنه توجد صعوبات متأصلة في وضع مفهوم يمكن تطبيقه دولياً لـ "أفضل ممارسة" لسياسات التخفيف من غازات الدفيئة، حيث أن السياسات تحتاج إلى أن يُنظر فيها في سياق الظروف الوطنية المختلفة. وقد لا يكون من الممكن وضع تسلسل هرمي لـ "أفضل الممارسات"، ذلك أن السياسة الفعالة في أحد البلدان قد لا تكون فعالة في بلد آخر. ولهذا السبب، فإن مفهوم "الممارسة الجيدة" في وضع السياسات قد يكون أكثر فائدة. ويمكن أن تشمل "الممارسة الجيدة" الحاجة إلى سياسات تنسجم مع استراتيجية وطنية بشأن التخفيف، ووضع سياسات تتلاءم مع الظروف الوطنية، والإنصاف، والفعالية من حيث التكلفة، والفوائد المتعددة، وإشراك جميع مستويات المجتمع، ونتائج البحوث، وربط سياسات التخفيف بالسياسات الحكومية الأخرى.

٦- **الجماعة الأوروبية** تلاحظ أن مفهوم "أفضل الممارسات" يمكن أن يشير إلى الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والتقنيات التي أثبتت جدواها فيما يتعلق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بأسلوب فعال من حيث التكلفة، وأفضل التكنولوجيا والتقنيات المتاحة والصياغة المثلى للسياسات. وعلاوة على ذلك، ينبغي للسياسات والتدابير أن تهدف بوجه عام إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة تخفيضاً كبيراً وجعلها عند الحد الأدنى لها، وأن تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وأن تكون قابلة للتطبيق في ظروف أخرى. ويمكن استخدام المؤشرات في الإبلاغ عن "أفضل الممارسات". وتلاحظ الجماعة الأوروبية، أنه بالرغم من أن السياسات والتدابير يجري تنفيذها في الوقت الحالي على المستوى الوطني أو الاقليمي، فإنه ينبغي عدم استبعاد إمكانية وضع سياسات وتدابير منسقة دولياً. كما يمكن لحلقة العمل أن تقوم، من خلال دراسات الحالات الإفرادية وأدلّة أفضل الممارسات والتقارير عن أفضل الممارسات الجديدة والمستقبلية، وبحفز المحاكاة، وبتوفير المعلومات بشأن التدابير الابتكارية وتسهيل نقل التكنولوجيا.

٧- **اليابان** يرد في الوثيقة التي أسهمت بها وصف للسياسات والتدابير التي تتخذها للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. ويشمل هذا الوصف الجهود المبذولة في مجال البحوث، والأهداف الموضوعة للتغييرات في مستويات النشاط، والتوقيت، وإشراك مختلف القطاعات، وما إلى ذلك.

٨- **سويسرا** تتضمن الوثيقة التي أسهمت بها نشرات وقائعية حول مختلف السياسات والتدابير تشمل وصفاً لمختلف السياسات أو التدابير؛ وأهدافها أو جدولها أو حالة تنفيذها؛ أو مؤشرات النجاح أو تقدير الأثر، وإشارات إلى موارد التوثيق.

٩- **الولايات المتحدة الأمريكية** ترى أنه من المهم النظر في العناصر والظروف التي تفسّر أكثر من غيرها نجاح فرادى السياسات والتدابير. وترى في هذا الصدد أن السياسات تنجح إلى حد كبير عندما تكون هي السياسات "الأنسب" بست طرق أساسية. فينبغي للسياسات '١' أن تكون مرنة تجاه الظروف المتغيرة والاختلافات الاقليمية، '٢' أن توفر فوائد متعددة وألا تتعارض مع أهداف السياسات الأخرى، '٣' أن تعترف بالأطر المؤسسية القائمة، والعمليات الثابتة والأساليب الشفافة للمشاركة العامة، '٤' أن تكون فعالة من حيث التكاليف، '٥' أن تتوافق مع الخصائص الرئيسية للتكنولوجيات التي تستهدفها، '٦' أن يتم تنفيذها بتدابير مساءلة وإنفاذ واضحة.

باء - النهج

١٠- نظرت الأمانة بصورة مفصلة في المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية الثانية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول وما يقابلها من تقارير استعراض متعمق. وركزت على البلاغات الوطنية التي تضمنت وصفاً كمياً للسياسات والتدابير. ولما كانت الأمانة تفتقر إلى توجيه محدد بشأن أساليب النظر في مسألة "أفضل الممارسات" وبالنظر إلى الآراء المختلفة التي أعربت عنها الأطراف في الوثائق التي أسهمت بها، لم تنظر الأمانة سوى في النطاق الذي يمكن فيه تحديد السياسات والتدابير الأكثر نجاحاً من حيث تحقيق خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وفي هذا الصدد، نظرت أيضاً فيما إذا كان من الممكن تمييز الصلة بين السياسات والتدابير وبين الاتجاهات الفعلية والمسقطة لانبعاثات غازات الدفيئة، آخذة في الاعتبار الظروف الوطنية.

جيم - المعلومات المستمدة من البلاغات الوطنية والاستعراضات المتعمقة

١١- تختلف الأطراف المدرجة في المرفق الأول اختلافاً كبيراً في تقديمها للمعلومات المتعلقة بالسياسات والتدابير في بلاغاتها الوطنية الثانية. فبعض الأطراف لا تحدد مقدار انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تجنبها. والبعض يصنف سياساته وتدابيره أو يوفر مؤشرات نوعية لأهميتها النسبية. وعندما تعطى تقديرات كمية للتخفيضات الفعلية أو المسقطة لانبعاثات غازات الدفيئة، فإنه ليس من الواضح دائماً ما إذا كانت هذه التقديرات الكمية تتصل بسياسات وتدابير تم تنفيذها أو بسياسات وتدابير مخطط لتنفيذها. وليس من الواضح في كثير من الحالات ما إذا كانت تقديرات تخفيض الانبعاثات موفرة على أساس تراكمي لفترة زمنية أو لسنة معينة. وعلاوة على ذلك، فإن المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية لا تتطلب عرض التحليل الذي تقوم عليه البلاغات. وبوجه عام، فإن الفروع المتعلقة بالظروف الوطنية، وقوائم جرد غازات الدفيئة، والسياسات والتدابير والاسقاطات لا تتضمن معلومات أو تحليلات كافية بحيث يمكّن للأمانة من تحديد الصلة بين سياسات وتدابير واتجاهات محددة في انبعاثات غازات الدفيئة، وحتى على مستوى عال من التجمع.

١٢- وتتاح للأمانة معلومات إضافية بشأن السياسات والتدابير أثناء الاستعراضات المتعمقة. والأطراف غير ملزمة بتوفير أنواع محددة من المعلومات، وكثيراً ما يكون التركيز على التطورات منذ إصدار البلاغ الوطني. وتتسم غالبية المعلومات بطبيعة نوعية. بحيث أنه بالرغم من أن الاستعراضات المتعمقة تزيد من حجم المعلومات المتاحة للأمانة، فهي لا تعزز قابلية مقارنة هذه المعلومات أو توفر المزيد من التبصر في طبيعة "الممارسة الأفضل".

١٣- ومع مراعاة الصعوبات في تحليل المعلومات المستمدة من البلاغات الوطنية والاستعراضات المتعمقة، لم تكن الأمانة في وضع يسمح لها بتأكيد ما إذا كانت سياسات وتدابير معينة يمكن أن تشكل "أفضل ممارسة". وكذلك يسهم عدم وجود تعريف مشترك لهذا المفهوم والاختلافات في النهج فيما بين الأطراف في وجود هذه الصعوبات. ونظراً لرغبة الأطراف المدرجة في المرفق الأول في تقاسم المعلومات بشأن هذا الموضوع، ينبغي لحلقة العمل المزمع عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في كوبنهاغن أن توفر فرصة لوضع إطار لمثل هذا التبادل. وهناك بعض النُهج المحتملة للنظر في "أفضل الممارسات" التي قد ترغب الأطراف في النظر فيها قبل انعقاد حلقة العمل، وهذه النُهج مقترحة أدناه.

دال - مسائل محتملة تحتاج إلى مزيد من النظر

١٤- تقتضي المادة ٢-١(أ) من بروتوكول كيوتو من كل طرف من أطراف المرفق الأول، وفقاً لظروفه الوطنية، أن ينفذ سياسات وتدابير في أداء التزاماته بتحديد وخفض الانبعاثات كمياً بموجب المادة ٣، بينما تقتضي المادة ٢-١(ب) من الأطراف أن تتقاسم خبراتها وتتبادل المعلومات بشأن تلك السياسات والتدابير، بما في ذلك استحداث طرق لتحسين قابليتها للمقارنة وشفافيتها وفعاليتها. ومع أخذ هاتين المادتين في الاعتبار، قد ترغب الأطراف في النظر في أهداف حلقة عمل كوبنهاغن المقبلة من حيث التوصل إلى تفهم مشترك لما هو مقصود بـ" أفضل الممارسات" والكيفية التي يمكن بها تقييم "أفضل الممارسات"، والكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تتقاسم النتائج، وباستحداث طرق يمكن للبلدان أن تقارن بسهولة فيما بينها تحليلات "أفضل الممارسات".

١٥- وقد ترغب الأطراف، ضمن جملة أمور، في النظر في المسائل والأسئلة التالية استعداداً لحلقة العمل:

(أ) ما هو السياق الملائم للنظر في "أفضل الممارسات": المستوى الوطني أو الدولي؛ هل ينبغي إيلاء النظر لقطاعات اقتصادية محددة أو تكنولوجيات محددة؟

(ب) إلى أي مدى يمكن استخدام مفهوم "الأنسب" عند تحديد "أفضل الممارسات"؟

(ج) ما هي معايير التقييم لـ "أفضل الممارسات" التي يمكن النظر فيها:

'١' انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تجنبها، والفعالية من حيث التكاليف، والفوائد الإضافية، والإنصاف؛

'٢' التساوق مع الظروف الوطنية ومع الاستراتيجية الشاملة للتخفيف من غازات الدفيئة؛

'٣' التساوق مع الإطار المؤسسي القائم المتصل بأهداف سياسية أخرى؛

'٤' الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا/التقنيات؛

'٥' الصلات بالتنمية المستدامة؛

'٦' إشراك جميع أصحاب المصلحة؛

'٧' إمكانية التكرار؛ المرونة؛

'٨' المساءلة والإنفاذ؛

'٩' استخدام نتائج البحوث؟

(د) هل ينبغي تحديد المعايير الرئيسية أولاً، وإذا كان الأمر كذلك، هل يتم ترتيبها من حيث الأهمية؟

(هـ) ما هو مستوى التفصيل الذي ينبغي توفيره إذا اعتُبر البعض من المعايير المذكورة أعلاه مناسباً كأساس لمزيد من المناقشات؟

هاء - تحليل محتمل آخر لـ "أفضل الممارسات"

١٦- بعد وضع معايير تتصل بـ "أفضل الممارسات"، يمكن للأطراف عندئذ أن تنظر في نُهج محتملة تجاه التحليل ومن الأفضل تجاه الرصد الكمي. وفي هذا السياق يمكن أن يكون العمل الجاري في عدد من المنظمات الحكومية الدولية ذا أهمية خاصة (انظر الفرع واو والمرفق).

١٧- قد ترغب الأطراف في النظر في تقييم السياسات والتدابير المخططة، ورصد السياسات والتدابير القائمة والتقييم اللاحق للسياسات والتدابير.

١٨- ويمكن إجراء تحليل على مستوى إجمالي أو بشكل أكثر تحديداً وأكثر تفصيلاً. ويمكن للأطراف إجراء تحليل بسيط يسمح بعزل تذبذبات الحرارة، على سبيل المثال، والتجارة في الكهرباء العابرة للحدود، والنمو الاقتصادي والظروف الوطنية الأخرى، عن آثار سياسات الطاقة والبيئة على اتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن لذلك أن يكون نقطة بداية لتحليل أكثر تفصيلاً لسياسات وتدابير معينة، بهدف تحديد السياسات والتدابير الناجحة والسياسات والتدابير التي "لها أهمية".

١٩- وقد ترغب الأطراف في النظر في المدى الذي يمكن به استخدام المؤشرات عند بحث "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. فقد تكون مفيدة في تحديد الأسباب الكامنة وراء أنماط معينة من استخدام الطاقة، مثلاً، وبذلك تسهل تخطيط وتنفيذ التدابير ذات الأهمية الخاصة. والمؤشرات التي يمكن استخدامها في المقارنات الشاملة لعدة بلدان يمكن أيضاً أن تكون موضوعاً للمداولات.

٢٠- وتشكل الصناعة والمشاريع التجارية العناصر الرئيسية في تنفيذ "أفضل الممارسات" في سياق اللوائح التي تقتضي "أفضل تكنولوجيا متاحة" أو "أفضل تكنولوجيا متاحة لا تستلزم تكاليف باهظة". وعلاوة على ذلك، تحتاج الصناعات العاملة في الأسواق التنافسية إلى استخدام "أفضل الممارسات" للحفاظ على قدرتها على المنافسة وحصتها في السوق وتحسينهما. ولهذه الأسباب، استحدثت صناعات كثيرة نظماً أو مؤشرات تسمى "تحديد المعالم المرجعية"، وتتيح إجراء مقارنات لتحسين الأداء المحتمل وتحديده. وقد ترغب الأطراف في بحث دور الصناعة في تنشيط المناقشات بشأن "أفضل الممارسات".

٢١- وقد ترغب الأطراف في تقاسم المعلومات بشأن المعايير الرئيسية التي تستخدمها في تقييم السياسات والتدابير وبشأن كيفية قياس هذه المعايير مثل انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تجنبها، والتكاليف والفوائد الإضافية.

واو - مصادر معلومات أخرى حول السياسات والتدابير

٢٢- يُقدم هنا وصف موجز لبعض الأعمال التي اضطلعت بها المنظمات الدولية أو تضطلع بها حالياً والتي يمكن أن تكون وثيقة الصلة بالمناقشات المتعلقة بـ "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. وقد ترغب الأطراف في مراعاة الأعمال القائمة في تحديد كيفية تسيير العمل في سياق الاتفاقية الإطارية.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٣- في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قررت الهيئة أن تعقد حلقة عمل بشأن "تقييم تكاليف التخفيف والتكيف، المفاهيم والنهج والاستخدام الملائم، 'Mitigation and Adaptation Cost Assessment, Concepts, Methods and Approriate use'. وقد عقدت حلقة العمل هذه في ريسو، بالدانمرك في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، واستضافها المركز التعاوني للبيئة والطاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكنتيجة لحلقة العمل هذه تم

إصدار كتيب بعد استعراض علمي كامل من جانب الهيئة. ويعرف هذا الاستعراض ويوضح مفاهيم التكاليف لاستخدامها في ميدان تغير المناخ. ويتمثل الغرض المحدد من هذا الكتيب في '١' تعريف وشرح ومناقشة مفاهيم التكاليف وحدودها؛ '٢' تحقيق توافق عبر القطاعات؛ '٣' شرح المصطلحات المتكررة الاستخدام؛ '٤' تصدير قابلية تطبيق مفاهيم التكاليف هذه عند صياغة السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ.

٢٤- واستحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادئ توجيهية كجزء من مشروع لمرفق البيئة العالمية بشأن "اتصادات تخفيضات غازات الدفيئة". والهدف من المبادئ التوجيهية هذه هو وضع إطار منهجي لتقييم التخفيف من تغير المناخ، مع التشديد بصورة خاصة على احتياجات البلدان النامية، وإن كان الكثير من المفاهيم ينطبق أيضاً على البلدان المتقدمة النمو. وتوفر وثيقة المبادئ التوجيهية مجملاً شاملاً للمكونات الرئيسية لتقييم التخفيف من تغير المناخ وهذا يشمل موجزاً للمفاهيم الاقتصادية الرئيسية، وهيكلاً لسيناريو، وافتراضات مشتركة، وأدوات للنمذجة وافتراضات لدراسات قطرية.

٢٥- ويجري في الوقت الحالي إعداد تقرير التقييم الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويعد الفريق العامل الثالث فصولاً مختلفة يمكن أن تكون ذات أهمية للأطراف عند النظر في "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. ويمكن بشكل خاص أن تكون الفصول المعنونة "الإمكانيات التقنية والاقتصادية لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة"، و"الحواجز والفرص وإمكانات السوق بالنسبة للتكنولوجيات والممارسات"، و"السياسات والتدابير والأدوات"، و"منهجيات تحديد التكلفة"، و"التكاليف العالمية والإقليمية والوطنية والفوائد الإضافية للتخفيف" وثيقة الصلة بالموضوع.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٦- أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عدداً من الورقات تتصل بالسياسات والتدابير، وخاصة من خلال فريق خبراء المرفق الأول. وخلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ أصدر فريق خبراء المرفق الأول ١٨ ورقة عمل بشأن جوانب مختلفة من السياسات والتدابير. وشملت هذه الورقات تدابير من أجل تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من السيارات، واعانات الفحم والكهرباء، وتسعير التكلفة الكاملة، والضريبة على الكربون/الطاقة، ومعايير الكفاءة في استخدام الطاقة في المنتجات التي يتم تداولها، وتمويل المنتجات الفعالة من حيث الطاقة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وخيارات تخفيض غازات الدفيئة في الزراعة والحراجة، والاتفاقات الطوعية مع الصناعة، وتبادل حقوق اطلاق الانبعاثات، والضريبة على وقود المركبات البحرية والوقود المستخدم في النقل البحري والجوي الدولي، على وقود الطائرات، والابتكار في سلوك وتكنولوجيا النقل، والوسائل الاقتصادية، ومصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، واصلاح السياسات الزراعية، والاتفاقات الطوعية للانتفاع من الطاقة واصلاح أسواق الكهرباء. وفي منشور صدر مؤخراً بعنوان "سياسات المناخ الوطنية وبروتوكول كيوتو" *National Climate Policies and the Kyoto Protocol*، لخصت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاتجاهات السياسية الاجمالية للبلدان الأعضاء في مجال انبعاثات الدفيئة والتخفيف. كذلك يقوم الكتاب بتوليف توصيات منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المستمدة من مجموعة واسعة من تحليلات السياسة البيئية، وكذلك من الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة المذكورة أعلاه، فيقترح إطاراً لسياسات التخفيف المحلية في سياق بروتوكول كيوتو.

٢٧- وعقدت حلقة عمل في باريس في يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ لمناقشة "تقييمات واسقاطات انبعاثات غازات الدفيئة لآثار التدابير، الانتقال نحو الممارسة الجيدة". ونجمت عن ذلك ورقة معلومات تغطي بايجاز الطرائق من أجل الاسقاطات المرجعية والاسقاطات "المرفوعة بتدابير"، وطرائق تقييم آثار فرادى التدابير، والتحقق اللاحق، والانتقال نحو ضمان الجودة وتقدير تكلفة التخفيف من غازات الدفيئة. وتقوم حالياً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة الدولية للطاقة بتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول في مجال سياسات التخفيف الدولية. وتوفر اجتماعات المائدة المستديرة فرصة لنخبة من البلدان لكي تبرز وتناقش مع ممثلي حكومات أخرى أحدث التطورات والنتائج في مجال معين من مجالات السياسة العامة. ونظر اجتماع المائدة المستديرة الأول في المبادرات المحلية المتعلقة بغازات الدفيئة، ونظر الاجتماع الثاني في السياسات المتبعة في قطاع توريد الطاقة.

الوكالة الدولية للطاقة

٢٨- نشرت الوكالة الدولية للطاقة سلسلة من الكتب في سلسلة تحاليل السياسات العامة 'Policy Analysis Series'، وبعضها مذكور في المرفق. وتقوم المنظمة منذ عام ١٩٩٥ بوضع مجموعة من مؤشرات الطاقة بالتعاون مع استراليا وألمانيا وإيطاليا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة.

٢٩- وتقوم الوكالة في الوقت الحالي بتنفيذ مشروع يتعلق بالسياسات والتدابير المتصلة بتحقيق الأهداف الواردة في بروتوكول كيوتو وما بعده. ويركز هذا العمل على الطاقة ويعتمد على قواعد بيانات تفصيلية لمؤشرات الطاقة والاتجاهات التاريخية في الاستخدام الأخير للطاقة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيولى النظر بشكل أولي في التطور الماضي للطاقة في محاولة لفهم العوامل الدافعة الكامنة وراء النمو في خدمات الطاقة والعوامل المتصلة بتطوير التكنولوجيا التي تسبب التحول عن الوقود وتحسين كفاءة الطاقة.

المرفق

قائمة ارشادية للمنشورات المتصلة بالنظر في السياسات والتدابير

يمكن أن تكون المنشورات التالية ذات أهمية للأطراف عند النظر في النهج تجاه مسألة "أفضل الممارسات" في السياسات والتدابير. ولا يُفترض في القائمة المقدمة حسب الترتيب الأبجدي (الانكليزي) للعناوين أن تكون حصرية أو ممثلة لآراء الأمانة فيما يتعلق بجدارة النهوج المقترحة في هذه المنشورات.

Economics of Greenhouse Gas Limitations: Methodological Guidelines, 1998, UNEP, ISBN 87-550-2490-4

Economics of Greenhouse Gas Limitations: The Indirect Costs and Benefits of Greenhouse Gas Limitations, 1998, UNEP, ISBN 87-550-2458-0

Energy Efficiency Initiative: Energy Policy Analysis, Volumes 1 and 2, 1997, Danish Energy Agency, IEA, OECD, Energy Charter

Energy Policies of IEA Countries: 1997 Review, 1997, IEA, ISBN 92-64-15610-0

Greenhouse Gas Emission Projections and Estimates of the Effects of Measures: Moving Towards Good Practice, 1998, OECD, Ref: ENV/EPOC(98)10

Handbook on International Comparisons of Energy Efficiency in the Manufacturing Industry, Department of Science, Technology and Society, Utrecht University, 1998, ISBN 90-73958-41-5

Mitigation and Adaptation Cost Assessment Concepts, Methods and Appropriate Use, 1998, UNEP, ISBN: 87-550 2435-1

National Climate Policies and the Kyoto Protocol, 1999, OECD

OECD round tables and presentations: see http://www.oecd.org/env/cc

Reforming Energy and Transport Subsidies, 1997, OECD, ISBN 92-64-15681-X

The Link between Energy and Human Activity, IEA, ISBN 92-64-15690-9

Transport, Energy and Climate Change, 1997, IEA, ISBN 92-64-15691-7

Voluntary Actions for Energy-Related CO_2 Abatement, 1997, IEA, ISBN 92-64-14657-1

- - - - -